

PCT/WG/8/6

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 12 مارس 2015

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثامنة

جنيف، من 26 إلى 29 مايو 2015

مراجعة نظام البحث الدولي التكميلي

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. عدّلت جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الجمعية") في دورتها السادسة والثلاثين المنعقدة في سبتمبر/أكتوبر 2007 اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لإدراج مراجعة لنظام البحث الدولي التكميلي. ودخلت هذه التعديلات حيز النفاذ في 1 يناير 2009 (الوثيقة PCT/A/36/13).

2. وراجعت الجمعية في دورتها الثالثة والأربعين المنعقدة في أكتوبر 2012 نظام البحث الدولي التكميلي. وفيما يلي القرار الذي اتخذته الجمعية عقب إتمام هذه المراجعة وكما ورد في الفقرة 27 من الوثيقة PCT/A/43/7:

"إن الجمعية، وقد راجعت نظام البحث الدولي التكميلي بعد ثلاث سنوات من دخوله حيز النفاذ، قررت ما يلي:

(أ) أن تدعو المكتب الدولي إلى مواصلة رصد النظام عن كثب لفترة ثلاث سنوات أخرى، ومواصلة رفع التقارير إلى اجتماع الإدارات الدولية والفريق العامل عن طريقة تطور النظام؛

(ب) أن تدعو المكتب الدولي والإدارات الدولية والمكاتب الوطنية ومجموعات المستخدمين إلى بذل المزيد من الجهود لإذكاء الوعي بالخدمات التي يقدمها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى مستخدميه وتعزيزها؛

(ج) أن تدعو الإدارات الدولية التي تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي إلى النظر في مراجعة نطاق ما تقدمه من خدمات في إطار النظام وبالتالي مستويات الرسوم المفروضة لقاء تقديم هذه الخدمات، كي تضحي معقولة؛ وأن تدعو الإدارات التي لا تقدم هذه الخدمات إلى النظر من جديد في تقديمها في المستقبل القريب؛

(د) وأن تراجع النظام من جديد في عام 2015، مع مراعاة ما يحدث من تطورات أخرى إلى ذلك الحين، وخاصة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى المضي قدماً بنماذج البحث والفحص التعاونيين وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحسين جودة البحث الدولي "الرئيسي".

3. وسعياً إلى إتاحة معلومات محدثة عن نظام البحث التكميلي وجمع المعلومات عن النظام والآراء فيه لإعداد المراجعة التي قررت الجمعية القيام بها في الفقرة 27(د) من الوثيقة PCT/A/43/7، أرسل المكتب الدولي التعميم الإداري C. PCT 1429 المؤرخ في 23 أكتوبر 2014، إلى المكاتب على اختلاف صفتها (مكاتب تسلم الطلبات و/أو إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي و/أو المكاتب المعينة/المنتخبة)، وبعض المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تمثل مستخدمي نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، كما أرسل التعميم الإداري إلى المودعين الذين التمسوا بحثاً دولياً تكميلياً في السابق للحصول على آرائهم. وسيعرض التعميم الإداري على الفريق العامل في شكل وثيقة غير رسمية ليسهل الاطلاع عليه؛ كما أنه متاح على موقع الويبو الإلكتروني التالي:
<<http://www.wipo.int/pct/en/circulars/2014/index.html>>.

C. PCT 1429 الردود الواردة على التعميم الإداري

4. تسلم المكتب الدولي 39 رداً على التعميم الإداري C. PCT 1429؛ منها 12 رداً ورد من إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي (أربعة من إدارات تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي، وثمانية من إدارات لا تقدم هذه الخدمات)؛ وجاء 21 رداً من سائر مكاتب الملكية الفكرية، وستة من مجموعات المستخدمين أو المودعين.

تجارب نظام البحث الدولي التكميلي

الإدارات الدولية التي تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي

5. علقت الإدارات بأن الالتماسات يقدمها عدد محدود من المودعين الذين دأبوا على استخدام النظام عموماً لعدة سنوات. وبالتالي يمكن افتراض أن هؤلاء المودعين راضين على النظام. وقد قُدمت كل الالتماسات البحث الدولي التكميلي تقريباً باللغة الإنكليزية. ونظراً لاختلاف أنواع البحوث الدولية التكميلية التي تقدمها الإدارات الدولية المعنية، فإن غالبية البحوث الدولية التكميلية قد التمسست في الوثائق المحلية فقط؛ فعلى سبيل المثال التمس مودع من المودعين بإصرار أن تغطي البحوث الدولية التكميلية الوثائق باللغة الروسية. ومن الأسباب الأخرى للتمس بالبحوث الدولية التكميلية تغطية المطالبات التي لم تبحث في إطار البحث الدولي "الرئيسي"، لانعدام وحدة الاختراع أو لأن الفاحص أصدر إعلاناً بموجب المادة 17(2)(أ) بشأن المطالبات التي لم يكن على إدارات البحث الدولي الرئيسي بحثها. وذكرت إدارة من الإدارات أن تحليلاً أعمق أجري لتقارير البحث الدولي التكميلي التي تصدرها بين أنها استُخدمت كأساس للبت في دخول المرحلة الوطنية/الإقليمية، نظراً لأن المودع في العديد من الحالات يقرر عدم دخول المرحلة الوطنية/الإقليمية بعد صدور تقرير بحث دولي تكميلي سلبي.

6. وأفادت جميع الإدارات الدولية بأنها راعت تقرير البحث الدولي "الرئيسي" عند إجراء البحث الدولي التكميلي، حينما كان متاح لها. ويعني ذلك من الناحية العملية أن ينظر الفاحص في نطاق البحث السابق والوثائق الموجودة قبل البت في طريقة إجراء البحث التكميلي، دون أن يغيب عن ذهنه مصلحة المودع في إجراء بحث مختلف عن البحث الدولي "الرئيسي" بدلاً من ذكر الوثائق نفسها المذكورة في تقرير البحث الدولي. وأفادت إدارة من الإدارات بأنها كانت تعثر دائماً على وثائق إضافية. وبالنسبة إلى هذه الإدارات كان ما تتوصل إليه في بعض الحالات بشأن القابلية لاستصدار براءة مختلفاً بالنسبة إلى جميع المطالبات، خاصة عندما يعثر البحث الدولي "الرئيسي" على الوثائق "أ" فقط ويحصل البحث الدولي التكميلي على الوثائق "س" و/أو "ص"، وفي أغلب الحالات كانت النتائج سلبية بالنسبة إلى القابلية لاستصدار براءات

للمطالبات المستقلة، إلا أن الآراء اختلفت في القابلية لاستصدار براءات على المطالبات التابعة. وأفادت إدارة أخرى بأن النتائج العامة لعدد قليل من البحوث الدولية التكميلية التي أجرتها كانت مشابهة لنتائج البحوث الدولية "الرئيسية"، لكنها استشهدت بوثائق مختلفة عن الوثائق التي استشهد بها البحث الدولي "الرئيسي" لإتاحة المزيد من المعلومات للمودع. وذكرت إدارة أخرى أنها توصلت في غالبية الحالات إلى نتائج تختلف عن نتائج البحث الدولي "الرئيسي"، وأن غالبية الاستشهادات الوجيهة التي عثرت عليها خلال البحث الدولي التكميلي كانت عبارة عن وثائق بلغتها الوطنية.

7. وترى الإدارات الدولية التي تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي عموماً أن هذه الخدمات مفيدة للمودعين في بعض الظروف، مثل الظروف التي تبحث فيها إدارات البحث الدولي "الرئيسي" المطالب، أو التي يرغب فيها المودع أن تُبحث مجموعات الوثائق بلغات معينة أو التي يسعى فيها المودع إلى الحصول على المزيد من المعلومات قبل الدخول في المرحلة الوطنية.

الإدارات الدولية التي لا تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي

8. لم تبد أية إدارة من الإدارات الدولية التي لا تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي نيتها إتاحة هذه الإمكانيات للمودعين في المستقبل القريب، متعللة بما يساورها من شواغل إزاء عبء العمل وتدني مستوى اهتمام المودعين. وأشارت الإدارات الدولية في البلدان الناطقة بالإنكليزية أيضاً إلى أن المستخدمين يُبدون اهتماماً بالبحوث التكميلية التي تغطي وثائق في لغات أخرى تخرج عن نطاق الحد الأدنى من وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات التي لا تملكها هذه الإدارات الدولية أو لا تنفذ إليها.

9. ورأت إدارة من الإدارات أن التركيز ينبغي أن ينصب على تحسين جودة البحث الدولي "الرئيسي" وذكرت أنها بالتالي لا يمكن أن تؤيد البحث الدولي التكميلي الرامي إلى الإضافة إلى نتائج البحث الذي تجرّبه سائر إدارات البحث الدولي من أجل التغلب على التنوع اللغوي في وثائق حالة التقنية الصناعية السابقة، بل إن كل إدارة من إدارات البحث الدولي يلزم أن تكون قادرة على البحث في وثائق بلغات أجنبية ضمن الحد الأدنى من الوثائق.

المكاتب المعينة/المنتخبة

10. لم يكن لدى غالبية المكاتب المعينة أو المنتخبة التي ردت على الاستبيان أية خبرة فيما يخص الطلبات الدولية التي تدخل المرحلة الوطنية وصدر بشأنها تقرير بحث دولي تكميلي. وذكرت المكاتب التي فحصت الطلبات وأصدرت بشأنها تقرير بحث دولي تكميلي في المرحلة الوطنية أنه كان من الصعب التوصل إلى استنتاجات في عدد قليل من هذه الحالات بشأن ما تجنيه المكاتب المعينة/المنتخبة من فوائد من تقارير البحث الدولي التكميلي.

11. وذكر مكتب من المكاتب أن من الطلبات الدولية التي صدر بشأنها تقرير بحث دولي تكميلي ودخلت المرحلة الوطنية، لم يستخدم سوى القليل جداً من وثائق حالة التقنية الصناعية السابقة المستشهد بها في تقرير البحث الدولي التكميلي ولم يستشهد بها في تقرير البحث الدولي "الرئيسي"، كأساس لإجراءات المكتب الأول أثناء المعالجة في المرحلة الوطنية. وقال هذا المكتب أيضاً إن صعوبة استخدام وثائق حالة التقنية الصناعية السابقة المستشهد بها في تقرير البحث الدولي التكميلي أثناء إجراءات المكتب الوطني قد تكمن في أن الاستشهاد بالكثير من حالة التقنية الصناعية السابقة في تقرير البحث الدولي التكميلي، في بعض الحالات، لم يكن باللغة الإنكليزية (على خلاف تقرير البحث الدولي "الرئيسي" الذي يضع مقابلاً للغة الإنكليزية في أسرة البراءة).

12. ومع ذلك فإن تقرير البحث الدولي التكميلي يعتبر مفيداً بشكل عام لأنه يحتوي على معلومات لمساعدة المودع على البت في الانتقال إلى المرحلة الوطنية، كما أن البحث الدولي التكميلي يمكن أن يبسط ويسرع المعالجة في المرحلة الوطنية.

فعلى سبيل المثال يطلب من المودع في مكتب البراءات الأوروبي الذي يصدر رأيا كتابيا إلى جانب تقارير البحث الدولي التكميلي، الرد على هذا الرأي الكتابي بشأن الدخول في المرحلة الإقليمية الأوروبية، لكن لا تُفرض رسوم بحث أوروبية تكميلية على الطلب.

مستخدمو البحث الدولي التكميلي

13. قال المستخدمون الذين التمسوا البحث الدولي التكميلي في الماضي إنهم يرون هذه الخدمة مفيدة وإنهم سيستخدمونها مجددا. وقال مستخدم من المستخدمين إنه يجذب الحصول على رأي كتابي كامل إلى جانب تقرير البحث الدولي التكميلي.

أسباب قلة استخدام البحث الدولي التكميلي

14. لقد أقر عموما بأن لتقرير البحث الدولي "الرئيسي" والرأي الكتابي الصادر عن إدارات البحث الدولي جودة عالية وأنهما كافيان للمودع في أغلب الحالات. وأشارت الردود إلى أن البحث الدولي التكميلي لا يجذب المودعين لارتفاع الرسوم وتعقيد الخدمة. ومن الأسباب التي يتكرر ذكرها لقلة استخدام البحث الدولي التكميلي أن أحدا من المكتب الياباني للبراءات ومكتب كوريا للملكية الفكرية ومكتب جمهورية الصين الشعبية للملكية الفكرية لا يقدم خدمات البحث الدولي التكميلي.

15. واختلفت الآراء فيما إذا كان المودعين على ما يكفي من وعي بالبحث الدولي التكميلي. وذكرت بعض الردود أن انعدام الوعي من أسباب قلة استخدام البحث الدولي التكميلي وشجعت على مواصلة أنشطة إدكاء الوعي، في حين ذكرت ردود أخرى أن المودعين على وعي كاف بالبحث الدولي التكميلي، إلا أن أغلبيتهم لا ترى أن هذا البحث يقدم قيمة مضافة كبيرة.

16. وعلق عدد من المكاتب والمستخدمين على طائفة اللغات المقبولة ليقدّم بها طلب التماس بحث دولي تكميلي. وإلى الآن قدمت كل التماسات البحث الدولي التكميلي تقريبا في طلبات دولية باللغة الإنكليزية. ومع ذلك أشارت الردود إلى أن إتاحة المزيد من اللغات للبحث الدولي التكميلي قد يزيد من جاذبيته وتقلل من الحاجة إلى ترجمة الطلب الدولي لإجراء البحث الدولي التكميلي.

17. واعتبر القليل من المكاتب أن توقيت البحث الدولي التكميلي في المرحلة الدولية يساهم في قلة استخدام المودعين له، ولا يؤجل ما يتكبده المودع من تكاليف. ويلزم تقديم التماس البحث الدولي التكميلي قبل انقضاء 19 شهرا على تاريخ الأولوية، بغض النظر عن إتاحة تقرير البحث الدولي "الرئيسي". وعلاوة على ذلك يلزم أن يعد تقرير البحث الدولي التكميلي خلال 28 شهرا من تاريخ الأولوية. وبالتالي لا يتيح تقرير البحث الدولي التكميلي معلومات إضافية للمودع كي يبت في سحب الطلب قبل النشر الدولي. فضلا عن ذلك أشارت بعض الردود إلى أن الفحص التمهيدي الدولي خيار أفضل من البحث الدولي التكميلي، لأن المودع يمكن أن يعدل المطالبات خلال الفحص التمهيدي الدولي. وأخيرا أوضحت بعض المكاتب أن المودع قد يرى من الضروري الحصول على تقرير بحث دولي تكميلي إن أجرت المكاتب المعنية البحث الخاص بها في طلب يدخل في المرحلة الوطنية.

التحسينات المقترحة لنظام البحث الدولي التكميلي

18. اقترح تعديلان محتملان للبحث الدولي التكميلي في الردود المستلمة، ما سيستدعي تعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات:

(أ) أفادت إدارة دولية بأن بعض المستخدمين طلبوا أن يستند البحث الدولي التكميلي إلى مجموعة معدلة من المطالبات، لكنها أضافت أن هذا الأمر من شأنه أن يزيد من العبء الملقى على عاتق الإدارة المحددة للبحث التكميلي، التي سيلزمها التحقق من التعديلات.

(ب) واقتراح مكتب من المكاتب إتاحة ستة أشهر أخرى للمودع كي يلتمس البحث الدولي التكميلي؛ ما سيغير الموعد النهائي للتماس البحث الدولي التكميلي إلى 25 شهرا. واقتراح مكتب آخر العكس بحيث يقدم الموعد النهائي كي يقدم المودع التماس بحث دولي تكميلي وتعد الإدارة تقرير البحث الدولي التكميلي.

19. والتمست بعض الردود أن تقدم المزيد من الإدارات الدولية خدمات البحث الدولي التكميلي.

20. وقدمت إدارة دولية واحدة رأيا كتابيا مفصلا إلى جانب تقرير البحث الدولي التكميلي الذي أعد بالمعايير نفسها التي أعدت بها إدارة البحث الدولي "الرئيسي" رأيا الكتابي. واقتُرحت هذه الإدارة أن تتيح سائر إدارات البحث الدولي التكميلي أيضا هذه الخدمة المفيدة.

21. وأفادت بعض المكاتب ومجموعات المستخدمين في ردودها بأن تخفض أيضا قيمة الرسوم التي تفرضها الإدارات الدولية على البحث الدولي التكميلي.

22. وقدم عدد من الاقتراحات فيما يتعلق بمعالجة الطلبات في تقرير البحث الدولي التكميلي خلال المرحلة الوطنية ما قد يزيد من جاذبية البحث الدولي التكميلي. فيمكن للمكاتب المعينة/المنتخبة مثلا أن تخفض الرسوم وتسرع من وتيرة العملية وتقر على نطاق أوسع بنتائج البحث خلال المرحلة الدولية للطلبات التي يصدر بشأنها تقارير بحث دولي تكميلي.

الاعتبارات التي نظر فيها الفريق العامل

23. لقد ظل مستوى استخدام البحث الدولي التكميلي منخفضا جدا. ومع ذلك زاد عدد التماسات البحث الدولي التكميلي في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية منذ المراجعة السابقة للنظام، بحيث استُلم 46 التماسا في عام 2012 و 67 التماسا في عام 2013 ومائة التماس والتماسان في عام 2014. وكانت تجربة ملتمسي هذا البحث الدولي التكميلي والإدارات الدولية التي تقدم هذه الخدمة إيجابية للغاية.

24. وذكرت الردود الواردة على الاستبيان عددا من أسباب تدني الاهتمام بالبحث الدولي التكميلي، وخصت بالذكر شرط ترجمة الطلب الدولي إن لم يكن مقدما بلغة تتيحها الإدارات الدولية لإجراء البحث الدولي التكميلي ومستوى الرسوم وعدم وجود إدارة تستخدم لغة من لغات آسيا لتقديم الخدمة، وانعدام الوعي المحتمل لدى بعض المودعين. ومنذ إجراء المراجعة السابقة في عام 2012 لم تشرع أية إدارة دولية في تقديم خدمات البحث الدولي التكميلي، واعتمدت إدارة واحدة للبحث الدولي التكميلي خدمة أرخص تركز على الوثائق المعدة بلغاتها الوطنية.

25. ولم يفد أي رد من الردود الواردة على الاستبيان بأنه ينبغي وقف البحث الدولي التكميلي. ولا يزال بعض المودعين يلتمسون البحث الدولي التكميلي، وأفادت الإدارات الدولية التي تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي بأن تكاليف إجراء هذا البحث متدنية إلى الحد الأدنى مقارنة بالتكاليف المقررة. ومن منظور الإدارات الدولية التي تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي، قد لا يكون من المعقول بالتالي من الناحية المالية وقف الخدمة في هذه المرحلة.

26. وبالنسبة إلى السبل المحتملة للمضي قدما، قد يرغب الفريق العامل في دراسة الاقتراحات المقدمة ردا على الاستبيان بشأن طريقة تحسين نظام البحث الدولي التكميلي. ومن الاقتراحات المقدمة بشأن تعديل الإطار القانوني، السماح بأن يستند البحث الدولي التكميلي إلى المطالبات المعدلة بناء على المادة 19. إلا أن إتاحة هذه إمكانية سيستلزم من إدارة البحث الدولي التكميلي التحقق من التعديلات. وعلاوة على ذلك يتعين على جميع إدارات الفحص التمهيدي الدولي، اعتبارا من 1 يناير 2014 أن تجري بحثا "إضافيا" بموجب القاعدة 66.1 (ثالثا) الجديدة، ما يتيح إمكانية إجراء بعض البحوث الإضافية على المطالبات المعدلة خلال المرحلة الدولية.

27. وقد يرغب الفريق العامل أيضا في دراسة المبادرات الأخرى الرامية إلى تحسين جاذبية نظام البحث الدولي التكميلي دون تعديل الإطار القانوني، سواء قامت بذلك المكاتب التي تعمل بصفتها إدارات بحث دولي وفحص تمهيدي دولي أو بصفتها مكاتب معينة/مختارة أو قام به المكتب الدولي. وبخلاف مواصلة إدكاء الوعي بالنظام، تبين الردود الواردة على الاستبيان اهتمام المزيد من الإدارات بتقديم خدمات البحث الدولي التكميلي، وخاصة بلغات معينة. وقد تكون الخدمة أكثر جاذبية أيضا إن قدمت المكاتب المعنية/المختارة مزايا إلى المودعين عند معالجة الطلبات إلى جانب تقرير البحث الدولي التكميلي. ويعني تحسين توقيت إصدار تقرير البحث الدولي "الرئيسي" أن عددا أقل من المودعين سيكون عليه اتخاذ قرار بشأن تقرير البحث التكميلي دون الحصول على نتائج البحث الدولي "الرئيسي".

28. ومنذ المراجعة السابقة لنظام البحث الدولي التكميلي، اختتم المكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية في أكتوبر 2012 مشروعا رائدا ثانيا عن البحث والفحص التعاونيين. وعرضت نتائج هذا المشروع الرائد على الفريق العامل في دورته السادسة المنعقدة في مايو 2013 (انظر الوثيقة PCT/WG/6/22 Rev.). وعرض المكتب الأوروبي للبراءات وثيقة مؤخرا على الاجتماع الثاني والعشرين للإدارات الدولية المنعقد في فبراير 2015، اقترح فيها مشروعا رائدا ثالثا لتطوير مفهوم البحث والفحص التعاونيين (انظر الوثيقة PCT/MIA/22/13). ومن المقترح أن يستغرق المشروع الثالث زهاء ثلاث سنوات، وستغطي هذه الفترة الوقت اللازم لإقامة البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المشروع الرائد وتسجيل المستخدمين ثم متابعة الطلبات المقدمة في إطار المشروع الرائد في المرحلتين الدولية والوطنية/الإقليمية. وعلى أقرب تقدير سينتهي المشروع الرائد في النصف الثاني من عام 2018، ومن ثم سيلزم إجراء تقييم للمشروع.

29. وبدلا من بدء مناقشات حول تعديل نظام البحث الدولي التكميلي أو إيقافه، ومراعاة هذا المشروع الرائد الثالث، قد يرغب الفريق العامل في دراسة مواصلة رصد النظام في السنوات المقبلة وتوصية الجمعية بإجراء مراجعة أخرى لنظام البحث الدولي التكميلي ومواصلة تطويره أو احتمال إيقافه فقط عقب استكمال المشروع الرائد الثالث عن البحث والفحص التعاونيين. وبالنظر إلى هذا الجدول الزمني للمشروع الثالث المقترح عن البحث والفحص التعاونيين، قد يكون من المناسب إجراء مراجعة أخرى لنظام البحث الدولي التكميلي بعد خمس سنوات من الآن.

الاعتبارات التي نظر فيها اجتماع الإدارات الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

30. ناقش اجتماع الإدارات الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/MIA) نظام البحث الدولي التكميلي في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في طوكيو في الفترة من 4 إلى 6 فبراير 2015. ويرد موجز هذه المناقشات في ملخص الرئيس (الفقرات من 44 إلى 46 من الوثيقة PCT/MIA/22/22، والواردة في مرفق الوثيقة PCT/WG/8/2) وخاصة الفقرة 46 التالي نصها:

"46. بالرغم من قلة استخدام خدمات البحث الدولي التكميلي، لا يعرب عن آراء واضحة في إيقاف تلك الخدمات في هذه المرحلة. وتعد التكاليف الحالية لتقديم خدمات البحث الدولي التكميلي منخفضة إلى الحد الأدنى مقارنة بالاستثمار اللازم لبدء تقديم خدمات البحث الدولي التكميلي. وتحبذ الإدارات في آرائها فترة الاستعراض ومدتها خمس سنوات، لكن الآراء اختلفت في العلاقة التي تربط بين البحث الدولي التكميلي ونموذج البحث والفحص التعاونيين المحتمل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات".

توصية محتملة إلى جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

31. إذا اعتبر الفريق العامل أن من المناسب مواصلة رصد النظام في السنوات المقبلة وتوصية الجمعية بإجراء مراجعة أخرى لنظام البحث الدولي التكميلي ومواصلة تطويره أو احتمال إيقافه فقط عقب استكمال المشروع الرائد الثالث عن البحث والفحص التعاونيين، كما ورد في الفقرة 29 أعلاه، فقد يرغب في النظر في توصية الجمعية باعتماد القرار التالي:

"إن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات، وقد راجعت نظام البحث الدولي التكميلي بعد ثلاث سنوات من دخوله حيز النفاذ، وراجعته من جديد في عام 2015، قررت ما يلي:

"(أ) أن تدعو المكتب الدولي إلى مواصلة رصد النظام عن كثب لفترة خمس سنوات أخرى، ومواصلة رفع التقارير إلى اجتماع الإدارات الدولية والفريق العامل عن طريقة تطور النظام؛

"(ب) أن تدعو المكتب الدولي والإدارات الدولية والمكاتب الوطنية ومجموعات المستخدمين إلى مواصلة بذل الجهود لإذكاء الوعي بالخدمات التي يقدمها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى مستخدميه وتعزيزها؛

"(ج) أن تدعو الإدارات الدولية التي تقدم خدمات البحث الدولي التكميلي إلى النظر في مراجعة نطاق ما تقدمه من خدمات في إطار النظام وبالتالي مستويات الرسوم المفروضة لقاء تقديم هذه الخدمات، كي تصبح معقولة؛ وأن تدعو الإدارات التي لا تقدم هذه الخدمات إلى النظر من جديد في تقديمها في المستقبل القريب؛

"(د) وأن تراجع النظام من جديد في عام 2020، مع مراعاة ما يحدث من تطورات أخرى إلى ذلك الحين، وخاصة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى المضي قدماً بنماذج البحث والفحص التعاونيين وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحسين جودة البحث الدولي "الرئيسي"."

32. إن الفريق العامل مدعو إلى:

"1" التعليق على المسائل المطروحة في هذه الوثيقة،

"2" والنظر في مشروع التوصية المقدمة إلى الجمعية في الفقرة 31 أعلاه.

[نهاية الوثيقة]